المال والاقتصاد

برنت يتراجع دون ٩٧ دولارا بفعل وفرة إمدادات المعروض

واصلت أسعار العقود الآجلة لنفط برنت الخام تراجعها أمس الخميس في حركة تعامل متقلبة، إذ طغت وفرة إمدادات المعروض وقوة الدولار الأمريكي إلى حد كبير على المخاوف أن يتسبب الصراع في الشرق الأوسط في تعطيل إنتاج النفط. ولكن بعد أن هوى برنت قريبا من ٩٥ دولارا للبرميل يوم الأربعاء قال تجار أن الأسعار قد تستقر في الوقت الحالي. وهبط سعر عقود خام برنت ٤٨ سنتا إلى ٩٦,٥ دولار للبرميل وكان برنت سجل يوم الأربعاء ٩٥,٦ دولار أدنى مستوى له منذ يوليو ٢٠١٢. وانخفض أيضا سعر العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي الخفيف المعروف بغرب تكساس الوسيط ٤٢ سنتا إلى ٩٢,٤ دولار للبرميل. وقال مسؤولون أمريكيون إن ضربات جوية تقودها الولايات المتحدة قصفت مصافي نفط يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في شرق سوريا بهدف تجفيف مصدر رئيسي لتمويل التنظيم المتشدد. لكن السوق لم تعبأ بمخاطر تعطل الإمدادات من الشرق الأوسط وركزت في المقابل على تخمة المعروض حاليا في الأسواق.

خلال رعايته للملتقى الشهري لجمعية رجال الأعمال البحرينية

وزير الصناعة والتجارة: القطاع الخاص عزز التنمية الاقتصادية للمملكة

أشاد وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو بالمساهمات الكبيرة والشراكة المميزة القائمة بين القطاع الخاص والحكومة، من حيث تنفيذ المشاريع الاقتصادية والتجارية ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، منوهاً في هذا الصدد إلى دور جمعية رجال الأعمال البحرينية في تعزيز التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين وإبراز الصورة المتقدمة للبحرين كبيئة حاضنة لكبريات الشركات الاستثمارية والمشاريع الضخمة التي تتخذ منها موقعاً لأعمالها في المنطقة.

جاء ذلك خلال الملتقى الشهري لجمعية رجال الأعمال البحرينية الذي أقيم برعاية وزير الصناعة والتجارة، تحت عنوان (نظام التسجيل التجاري المطور BLIS الإمكانيات والفوائد)، وقد كان استقبال الوزير ومسئولي الوزارة المرافقين، السيد أحمد عبدالله بن هندي رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال البحرينية وأعضاء الجمعية، وبحضور عدد من رجال الأعمال والمستثمرين ذوي العلاقة، حيث تم في بداية الملتقى تكريم الوزير بصفته راعي الملتقى.

وبهذه المناسبة أعرب وزير الصناعة والتجارة عن تقدير الحكومة الموقرة لكل الجهود والأفكار والمبادرات التي يطلقها القطاع الخاص ويتبناها وتصب في نهايتها في صالح الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى الجهود التي يبذلها في سبيل تعزيز النشاط الاقتصادي، وحركة التجارة المحلية وجذب الاستثمارات بما يحقق رؤية القيادة والحكومة الموقرتين، وعلى رأسها الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، منوهاً في هذا السياق إلى استعداد وزارة الصناعة والتجارة دائماً لتقديم الدعم والمساندة المطلوبين لتمكين المشاريع الاقتصادية المختلفة على العمل والإنجاز في بيئة ملائمة ومحفزة ومشجعة بشكل مستمر.

وقام حميد رحمة الوكيل المساعد للتجارة المحلية بوزارة الصناعة والتجارة، بتقديم عرض مصور حول نظام التسجيل التجاري المطور (BLIS) والذي يعتبر مشروعاً استراتيجياً لمملكة البحرين، حيث تم إعداده من قبل وزارة الصناعة والتجارة وبإشراف ودعم من عدد من الجهات منها مجلس التنمية الاقتصادية وهيئة الحكومة الإلكترونية، كما يشترك في هذا المشروع عدد كبير من الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالتراخيص التجارية والصناعية.

وتم تكريم رحمة خلال الملتقى، بصفته المحاضر الرئيسي.

ويهدف المشروع إلى إيجاد منظومة إلكترونية متطورة ذات كفاءة عالية في تسجيل وترخيص المنشآت التجارية في مملكة البحرين، والربط الإلكتروني الكامل مع جميع الأنظمة الإلكترونية للجهات الحكومية ذات العلاقة، مع إعادة هندسة الإجراءات وتسهيلها وتبسيطها، إضافة إلى تحسين ترتيب مملكة البحرين في تنافسية الأعمال في مختلف المؤشرات العالمية بما يتناسب مع الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠.

ويهدف المشروع إلى:

تسهيل عملية الحصول على السجل التجاري والموافقات ذات العلاقة من مختلف الجهات الرسمية في مملكة البحرين، حيث يوفر المشروع جميع الخدمات بصورة إلكترونية من خلال المحطة الافتراضية الواحدة لإنجاز الأعمال ومن خلال قنوات متعددة لتقديم الطلبات والمتابعة فيها مثل مركز الاتصال الوطني وخدمة الاستجابة الصوتية التفاعلية (IVR)، خدمة الهاتف والأجهزة التفاعلية Interactive Kiosks بجانب البوابة الإلكترونية لوزارة الصناعة والتجارة وهيئة الحكومة الإلكترونية.

وتقدم جميع طلبات السجل التجاري إلكترونيا سواءً طلب تأسيس سجل جديد أو إدخال تأشيرة أو تغيير على السجل التجاري، ومن خلال الربط الكامل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة تتم عملية التعامل والتحقق وإنجاز المعاملات الإلكترونية والحصول على السجل التجاري إلكترونياً علاوةً على الدفع والإخطار الإلكتروني، ما يؤدي إلى تبسيط عملية الحصول على السجل التجاري وتقليل الوقت وسرعة الإنجاز والشفافية في الإجراءات.

توافر خدمة دليل المستثمر الإلكتروني للأنشطة التجارية والصناعية، حيث تتوفر منظومة كاملة لطبيعة الأنشطة التجارية مزودة بالمتطلبات والاشتراطات ووصفها، مسندة من الجهات الرسمية المختصة.

تحسين جودة الخدمات المقدمة لتحقيق رضا العملاء والتوصيل السريع والدقة.

تحسين ترتيب مملكة البحرين في تنافسية بدء الأعمال التجارية في مختلف المؤشرات العالمية من خلال توفير الخدمات الإلكترونية المتقدمة والمتكاملة أسوة بالتطبيقات في الدول المتقدمة، وحسب المعايير العالمية ما يؤدي إلى اختيار مملكة البحرين كخيار أمثل للمستثمرين ورجال الأعمال.

التكامل مع مشاريع هيئة الحكومة الإلكترونية الموجهة إلى العمل الحكومي والمواطنين ورجال الأعمال، والربط الإلكتروني لجميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بمشروع تطوير أنظمة إصدار التراخيص التجارية عبر المنظومة الحكومية لكل من الجهاز المركزي للمعلومات من خلال نظام الرقم السكاني والعناوين وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة وأنظمة هيئة الحكومة الإلكترونية.

يعتمد المشروع على توحيد مسار العمل بين وزارة الصناعة والتجارة والجهات الحكومية الأخرى في المملكة، فضلاً عن إعادة هندسة الإجراءات ما يؤدي إلى سرعة إجراء العمليات وشفافية المعلومات.

استفادة المستثمرين من الخدمة الآلية للتحقق من الاسم التجاري وحجز الاسم التجاري.

الذهب يهبط صوب مستويات يناير المتدنية مع ارتفاع الدولار إلى أعلى مستوى في ٤ سنوات

واصل الذهب تسجيل خسائر في تعاملات أمس ليهبط متجها صوب أدنى مستوى له منذ يناير في ظل ارتفاع الدولار إلى أعلى مستوى في أربعة أعوام وبيانات اقتصادية أمريكية قوية قوضت إقبال المتعاملين على المعدن النفيس كملاذ آمن.

وسيترقب المستثمرون مزيدا من البيانات من الولايات المتحدة في وقت لاحق بما في ذلك طلبيات السلع المعمرة لشهر أغسطس كمؤشر على مدى قوة أكبر اقتصاد في العالم وعلى سياسة المركزي الأمريكي تجاه الدولار.

وتخشى الأسواق أن تدفع البيانات القوية مجلس الاحتياطي الاتحادي لرفع أسعار الفائدة قريبا في خطوة قد تؤثر على الأصول التي لا تحقق عوائد من الفوائد.

وانخفض سعر الذهب في السوق الفورية إلى ١٢٠٨,٧ دولارات للأوقية (الأونصة) قبل أن يتعافى قليلا ويسجل ١٢١٠,٦ دولارات في إحدى مراحل التداول المتأخرة، وهو سعر لا يبتعد كثيرا عن أدنى مستوياته في ثمانية أشهر ونصف الشهر المسجل في وقت سابق من الأسبوع عند ١٢٠٨,٤ دولارات للأوقية.

وهبط الذهب نحو ستة بالمئة هذا الشهر متجها إلى تسجيل أكبر خسارة شهرية منذ يوليو ٢٠١٣. وفقد المعدن النفيس تقريبا كل مكاسبه المسجلة هذا العام بفعل ارتفاع الدولار والمخاوف من رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

وبين المعادن النفيسة الأخرى انخفض سعر الفضة ١,٤٪ إلى ١٧,٤ دولار للأوقية، كما هبط سعر البلاتين ١,٢٪ إلى ١٢٨٩,٨ دولار والبلاديوم ١,١٢٪ إلى ٨٠٥,٣ دولارات للأوقية.

اليورو عند أقل مستوى في ٢٢ شهرا أمام الدولار

نزل اليورو إلى أدنى مستوى في ٢٢ شهرا أمام الدولار أمس وسط توقعات بتباين السياسات النقدية بين مجلس الاحتياطي الاتحادي والبنك المركزي الاوروبي مع تأرجح فروق أسعار الفائدة بشدة لصالح الدولار.

ونزلت العملة الموحدة إلى ١,٢٧٤ دولار على منصة التداول الالكتروني اي.بي.اس في أقل سعر منذ نوفمبر ٢٠١٢ وانخفضت ٠,٣ في المائة خلال اليوم. وسجل مؤشر الدولار مستوى مرتفعا جديدا في أربع سنوات.

جاء التراجع الاخير مع تداول فروق العائد بين أذون الخزانة الامريكية لأجل عشر سنوات ونظيرتها الالمانية قرب أعلى مستوى في ١٥ عاما ما دفع المزيد من المستثمرين لشراء الدولار.

كما ألقت مجموعة أخيرة من البيانات الاقتصادية الضوء على تباين الافاق الاقتصادية بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة. فبينما انخفضت الثقة في الاقتصاد الألماني مرة أخرى في سبتمبر لأقل مستوى في نحو عام ونصف قفزت مبيعات المنازل الامريكية في أغسطس إلى أعلى مستوى في أكثر من ست سنوات.

وأذكى رئيس البنك المركزي الاوروبي ماريو دراجي التوقعات باتخاذ المزيد من الخطوات في منطقة اليورو ومن بينها احتمال استخدام مشتريات السندات السيادية النى تعرف ايضا بالتيسير الكمي لإنعاش اقتصاد المنطقة.

ودفعت خسائر اليورو مؤشر الدولار إلى مستوى مرتفع جديد في أربع سنوات عند ٨٥,٣ ما جعله في طريقه لتسجيل مكاسب للأسبوع الحادي عشر على التوالي. كما ارتفع الدولار أمام الين ليبلغ ١٠٩,٣ ين ليس بعيدا عن ذروته في ست سنوات التي بلغها الاسبوع الماضي ١٠٩,٥ ين. وارتفع الدولار في أحدث التداولات نحو ٠,١٪ عند ١٠٩,٢ ين.

ونزل الدولار النيوزيلندي دون ٨٠ سنتا أمريكيا للمرة الاولى منذ منتصف سبتمبر ٢٠١٣. ونزلت العملة النيوزيلندية إلى ٠,٧٩٥ دولار منخفضة ١,٦٪ خلال اليوم.

بنك البحرين والكويت يطلق برنامج تطوير المتدربين الإداريين

أعلن بنك البحرين والكويت، البنك الرائد في مجال الخدمات المصرفية التجارية وخدمات الأفراد في مملكة البحرين إعادة إطلاق برنامج تطوير المتدربين الإداريين، كجزء من استراتيجيته لتنمية المواهب وإعداد الكوادر لتلبية احتياجات البنك المستقبلية.

ويهدف البرنامج إلى تشجيع وتطوير قادة المستقبل في الصناعة المصرفية. وقد قام البنك خلال هذا العام، باختيار ١٨ من أصل ٤٠٠ متقدم من الخريجين البحرينيين حاملي الشهادات من أرقى الجامعات المحلية والعالمية الحاصلين على معدلات ممتازة. تم اختيارهم، بعد إجراء عمليات تقييم مكثفة لتحديد مستوى مهاراتهم القيادية والإدارية التي يتطلبها البرنامج.

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت عبدالكريم بوجيري إن «رؤية البنك تتماشى مع رؤية المملكة حيث يلتزم بنك البحرين والكويت بالارتقاء بموظفيه وتطوير الخبرات المصرفية للشباب البحريني. فنحن نهتم جداً وندعم بقوة هذا البرنامج إذ إنه منذ إطلاقه أسهم بشكل كبير في تأهيل المشاركين ليشغلوا مناصب عليا في البنك وهذا يثبت جدارة ونجاح هذا البرنامج».

واستؤنف برنامج تطوير المتدربين الإداريين للمرة السابعة منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤، ومع اختيار ١٨ مرشحاً جديدا، فقد ارتفع إجمالي عدد المنتظمين في هذا البرنامج منذ طرحه الأول في عام ٢٠٠٤ نحو ١٢٠.

ويمنح هذا البرنامج المتدربين تدريباً متعمقاً في جميع مجالات الأعمال المصرفية على مدى عدة أشهر، فقد بدأ هذا البرنامج في الأول من سبتمبر ٢٠١٤ ويتكون من مرحلتين: المرحلة الأولى هي مرحلة التدريب الصفّي في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية والمرحلة الثانية تكمن من خلال التدريب العملي في البنك.

ويركز البرنامج التدريبي في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية -الذي يمتد مدة أربعة شهور- على بناء الحصيلة المعرفية والمهارات المهنية لدى المشاركين في مجال أخلاقيات العمل، والتحليل المالي، والأسواق العالمية، هذا فضلاً عن تخطيط الأعمال، والتمويل الدولي، وإدارة المشاريع، وغيرها من الموضوعات التي من شأنها تعزيز المهارات المصرفية لدى المشاركين.

والمرحلة التي تليها تبدأ عند اجتياز المتدربين البرنامج الشامل بنجاح في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. وانضمامهم للبنك في بداية العام المقبل ٢٠١٥ حيث سيتم تدويرهم في الأقسام المختلفة ذات العلاقة وبعدها يتم تعيينهم فيها حسب احتياجات البنك.

وبهذه المناسبة علق السيد حسان بورشيد، مساعد المدير العام للموارد البشرية والشئون الإدارية في البنك قائلاً: «من خلال هذا البرنامج سوف يسهم بنك البحرين والكويت في تنمية وتطوير المواهب في مجال الخدمات المصرفية والمالية، ونحن على ثقة بأن البنك سيظل صاحب العمل المفضل، بما يوفره للشباب البحريني من أدوات وخبرات من أجل حياة أكثر إشراقا بما يؤهلهم ويمكنهم من المساهمة في اقتصاد وازدهار المملكة».

وبمناسبة بدء البرنامج فقد عقد معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية جلسة مفتوحة بحضور الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت، عبدالكريم بوجيري ومديرة المعهد سولفي نيكلوس ونائب المدير العام الدكتور أحمد الشيخ وعدد من الممثلين من الجهتين رحبوا خلالها بالمرشحين وتمنوا لهم التوفيق وشجعوهم على الإنجاز المتميز.